الغانم يتوجه لجنيف ممثلا للبرلمانات العربية للاجتماع مع رئيس «البرلماني الدولي»

توجه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الى جنيف في زيارة تستغرق يومين يجتمع خلالها كممثل للبرلمانات العربية الى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باشيكو وعدد من مسؤولي الاتحاد.

وذكرت شبكة "الدستور" الاخبارية في بيان ان اجتماع الغانم الى باشيكو يأتي كممثل للمجموعة الجيوسياسية العربية بالتنسيق مع رئيس الاتحاد البرلماني العربي صقر غباش وذلك لبحث تطورات الأوضاع بالأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب اعتداءات قوات الاحتلال على القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية مؤخرا.

وكان رئيس مجلس الأمة قد اقترح على الاجتماع البرلماني العربي الطارئ حول فلسطين والذي عقد في الـ12 من شهر مايو الماضي تشكيل وفود برلمانية عربية للتواصل مع ممثلي البرلمانات العالمية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد الدولي وذلك لخلق مزيد من الضغط من أجل فضح ممارسات الاحتلال والتأكيد على عدالة قضية الشعب الفلسطيني.

الغانم لدى مغادرته البلاد أمس

ما تمت إحالته هو فقط الأوراق أو الطلبات التي قدمها النواب للمجلس لتشكيل لجان للتحقيق

المويزري: استدعيت من النيابة للإدلاء بالشهادة في أحداث الجلسة الافتتاحية.. لكن لم أجد أي بلاغ أو شكوى

قضايا النصب العقاري وارتفاع أسعار البناء تستحق المساءلة.. ولن أحضر الجلسة الخاصة بهذا الشأن

هناك من لا يضع أي اعتبار لقضية العفو عن إخواننا النواب السابقين أو عن المهجرين بسبب تغريدات

قال النائب شعيب المويزري إنه لن يحضر الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة قضايا النصب العقاري وارتفاع أسعار البناء معربا عن اعتقاده أن تلك القضايا تستحق مساءلة الوزراء المعنيين بها.

وقال المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "استدعيت الاثنين الماضي من النيابة العامة للإدلاء بالشهادة في أحداث الجلسة الافتتاحية لكن لم أجد أي بلاغ أو شكوى، وأثبت في المحضر أن الإجراء مخالف ولا يمكن القبول به لأن ما تمت إحالته هو فقط الأوراق أو الطلبات التي قدمها النواب للمجلس لتشكيل لجان للتحقيق".

من جانب آخر، أبدى المويزري تحفظه على طلب عقد جلسة خاصة بالنصب العقاري وارتفاع أسعار مواد البناء، مشيراً إلى أنه لن يحضر الجلسة.

ولفت إلى أنه بدلا من طلب الجلسة كان من المفترض مساءلة الوزراء المعنيين الذين تتعلق كل القضايا باختصاصاتهم.

في قضية أخرى قال المويزري إن "قضية العفو عن إخواننا النواب السابقين والمهجرين وأبنائنا، اختفت عن الساحة كما اختفت قضية المصالحة الوطنية".

وأضاف "أقولها بكل صراحة أن هناك من لا يضع أي اعتبار لقضية العفو عن إخواننا سواء النواب السابقين الذين كانوا يدافعون عن المال العام وعن الشعب أو عن الإخوة المهجرين بسبب تغريدات".

شعيب المويزري

وتابع المويزري" رغم أن الكويت تصالحت مع العراق التي غزت الدولة إلا أن قضية المصالحة الوطنية مع أبناء الشعب أهملت، وأنا هنا أؤكد بأني لا أقصد النواب".

وقال "الكل يعرف الأوضاع السيئة في البلد وما يدور فيه ووصلنا إلى مرحلة من السوء في البلد أدى إلى تذمر بمستوى عال لدى كل أبناء وبنات الشعب، ولا ألومهم لأن هناك من يستخدم كل الوسائل ضد الشعب للاستيلاء على الثروة وعلى مقدرات الدولة".

واعتبر ان " نفس المجموعة التي تستولي على ثروات الدولة ومقدراتها هي التي تخلق الأزمات حتى ينشغل الشعب، وأصبحت المظالم تمر علينا بشكل يومي وهناك تذمر كبير من كل المواطنين من كافة الفئات العمرية ذكورا ونساء وأيضا انتشار للظلم بسبب سيطرة الفئة التي تريد نهب البلد على مكامن الدولة".

واعتبر أن " أزمة الإسكان مفتعلة وأزمة البدون مفتعلة وأزمة القروض مفتعلة وأزمة تردي الخدمات الصحية والتعليمية مفتعلة وأن الحكومة العاجزة عن أداء مهامها وواجباتها تتخذ قرارات (من رأسها) ولا ترد لا على دستور ولا شعب".

وأضاف " مثل ما فعلوا مع الشعب الكويتي في قضية القروض المفتعلة، سوف يفعلون في القضية الإسكانية والآن ١٠٧ آلاف أسرة تنتظر السكن، وبنك التسليف غير قادر على أداء مهامه، والذي تصلنا عنه عشرات الشكاوى بسبب القيادة والإدارة السيئة لهذا المرفق العام".

واعتبر أن "الحكومة تتخذ هذه القرارات لأنها لم تجد أحدا أمامها بسبب تردي الأوضاع، وأن استمرار التحالف بين رئيسي السلطتين ليس في مصلحة البلد".

وأعرب عن اعتقاده أن "المرحلة المقبلة سيسيطرون على المؤسسات ومقدرات الدولة بحجة الخصخصة وعدم قدرة الدولة على سداد الرواتب والفقر سيطال كل المواطنين".

وذكر أن "وزير المالية يقول بأن هناك إعادة الهيكلة للإصلاح الاقتصادي لكن الحكومة والفئة المستفيدة يستمرؤون حقوق الشعب الكويتي، وتوقعوا انه خلال عامين سيبيعون كل شيء وحتى الثروة النفطية ستسيطر عليها هذه المجموعة بعد اللجوء إلى الدين العام وعدم قدرة الدولة على السداد".

وذكر أن "وزارة الدفاع تجبر الضباط على تقديم طلب للتقاعد في ظل صمت وزير الدفاع، مضيفا " إن كان يظن أن تأجيل الاستجوابات سيحميه، أقول له إني سآتيك من حيث لا تعلم برد لن يجعلك تنام ومن حولك وفقا للقانون".

وأضاف " يجب ألا تعتقد الحكومة أن عقد جلسة هو أقصى ما نملك ، لأن سلوكياتك قسما بالله لو اضطر الأمر لفضحكم بكل وسائل الإعلام وإذا كنتم تفكرون بأنكم ستركبون الطائرات وتغادرون بعد نهب البلد فإن الكويت هي الباقية وسنلاحقكم بكل الوسائل وسيكون الرد عليكم مزلزلا".

وقال "أعلم أن رئيس الوزراء وحكومته ورئيس المجلس يحتضرون وسوف تثبت لكم الأيام القادمة، ولن يستطيع أحد أن يوقفني عن اتخاذ أي إجراء أراه من صالح بلدي والشعب".

وأضاف "هذا الشعب الذي تريدون أن تصلوا به إلى مستوى الفقر بالسرقات والأموال التي تم نهبها لإقامة قصور في أوروبا وأمريكا لن نسكت عنها وسنلاحق بكل الوسائل القانونية والسلمية وسنجعلكم تندمون".

وأكد أن "من ظلم واستهتر بحق الشعب الكويتي ولم يحترمهم وتسبب في تشريدهم وقطع أرزاقهم وظلمهم، سيكون الرد عليه في القريب العاجل."

القطان يقترح مساهمة الشركات الوطنية في تطوير وتجهيز أقسام أو معامل في الجامعة و«التطبيقي»

علي القطان

أعلن النائب د.علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة بالسماح للشركات والمؤسسات الوطنية بالمساهمة والتبرع بتطوير وتجهيز أقسام أو معامل في الجامعة و"التطبيقي" مقابل وضع أسماء هذه المؤسسات على المرافق التي ساهموا في تطويرها.

ونص الاقتراح على ما يلي:إن النتائج التي حققتها وزارة الصحة في نظام التضامن والتكافل والتعاون والمساهمة والتبرع من قبل الشركات والمؤسسات الوطنية الراغبة في إعادة تأهيل أجنحة المستشفيات أو بناء أقسام طبية أو إنشاء مستشفيات ومراكز صحية أو تقديم تجهيزات طبية في مقابل وضع اسم وشعار الجهة المتبرعة، كان لها الأثر الطيب في سد احتياجات وحاجات طبية وصحية، وتحقيق تنمية متوازية مع الدولة لتخفيف الأعباء عن كاهلها في هذا المضمار الصحي المهم.

وفي هذه الظروف الطارئة نتيجة تفشي جائحة الكورونا الذي كبد الدولة أعباء مالية كبيرة وخسائر اقتصادية أثرت على ميزانية الدولة وعلى تحقيق طموحات وخطط إنشائية وتنموية وصحية وتعليمية وغيرها من متطلبات التنمية المستدامة، فإنه يمكن تعميم هذا النظام التكافلي والتضامني عملياً على إحدى المؤسسات التعليمية المهمة وهي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك عن طريق إشراك الشركات والمؤسسات الوطنية الراغبة في المساهمة بتقديم الدعم الكامل في تجهيز كامل للمختبرات والأقسام العلمية وتجهيز كامل لقاعات المحاضرات التدريبية على حسابها في مقابل وضع اسم الشركة المبادرة لتخفيف الأعباء عن ميزانية وزارة التعليم العالي. وفي المقابل يكون من واجب جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وضع اسم وشعار الشركة أو المؤسسة الوطنية المتبرعة على القاعة أو المختبر أو القسم العلمي الذي تتكفل بتنفيذه وتجهيزه بكل المستلزمات العلمية والعملية وبصورة مستمرة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: يصدر وزير التعليم العالي قرارا يسمح بموجبه لأي شركة أو مؤسسة وطنية ترغب في المساهمة والتبرع بتقديم خدماتها ووضع إمكاناتها في تنفيذ أعمال تجهيز المختبرات وقاعات المحاضرات والقاعات التدريبية بجميع المستلزمات والأدوات الأجهزة المتكاملة في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بصورة مستمرة ومتصلة وفق متطلبات وشروط محددة، في مقابل منح الشركة أو المؤسسة الوطنية المتبرعة شرف وضع اسمها وشعارها على قاعة المحاضرة أو على القسم العلمي أو على القاعة التدريبية، وحق منح الشركة مزايا خاصة في التعامل والتواصل مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ما يحقق التكافل والتضامن بين أجهزة الدولة والشركات والمؤسسات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الوزارة وعن ميزانية الدولة.

لأن المرأة الكويتية لها الحق الدستوري بحضانة أولادها وزوجها

أحمد الحمد يتقدم باقتراح برغبة بخصوص إقامة أبناء المواطنة من زوج أجنبي

أحمد الحمد

تقدم عضو مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد باقتراح برغبة بخصوص إقامة أبناء الكويتية من زوج أجنبي، مطالبا بنص الاقتراح "بإدراج أبناء المواطنة الكويتية من زوج أجنبي تحت المادة "24" من القرار الوزاري رقم "957" لسنة 2019 باللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب بعد استيفاء جميع الشروط، مع استثناء الكفالة البنكية "مصدر الإنفاق" حيث يكون بدلا منها مرجعية الأم بوزارة الداخلية حتى يتسنى لهم الإقامة مع والدتهم "معاملة المواطن الكويتي" لمدة كافية وعلى حسب صلاحية جواز السفر على أن يراعى التجديد في الميعاد بنفس الشروط ونفس الاستثناءات."

ونص الاقتراح في مادته الثانية على صدور قرار من وزير الداخلية بأن يعامل أبناء الكويتيات معاملة الكويتيين بدون تمييز وخصوصاً الحصول على حقوق التعليم والصحة والتوظيف. وفي المادة الثالثة، اقترح النائب الحمد "إلغاء تطبيق الإبعاد بعد انتهاء الإقامة ويتمّ تطبيق الإبعاد فقط في القضايا الجزائية أو ارتكاب جريمة مخلة بالشرف والأمانة أو ما ينص عليه القانون." بينما نص في المادة الرابعة على أنه "في حالة وفاة الأم "العائل" يسري جميع ما تمّ ذكره سابقًا وبنفس الاستثناءات استنادًا على شهادة الوفاة ومرجعية الأم بوزارة الداخلية."

معلقاً على الاقتراح برغبة، قال النائب الحمد إنه من حق أي أسرة أن تجتمع ويكون لهم موطن مستقر لا يمكن زعزعته، "وهذا ما ينصّ عليه القانون الإنساني قبل أن يكون هناك قانون وضعي، حيث أن لم شمل الأسرة هو واجب على الدولة وخاصة إذا كانت هذه الأسرة من ضمنها امرأة كويتية من حقها أن تكون حاضنة لأولادها وزوجها أيًا كانت الظروف بدون أن تثقلها بالمتاعب والأعباء وأسوةً بالرجل الكويتي الذي يملك شمل أسرته ويُجدّد إقامة زوجته كل سنة دون أي شروط أو عوائق يمكن من خلالها فك شمل الأسرة. ومع مرور الوقت، يقوم الزوج بطلب الجنسية لزوجته ومن ثم تحصل عليها. وأضاف النائب الحمد بأن الاقتراح يطالب بأن تكون المرأة الكويتية متساوية في الحقوق والواجبات مع الرجل الكويتي وهو ما تؤكده دولة الكويت في جميع المحافل والمجالس الدولية على أن المرأة نصف المجتمع وأن الدستور الكويتي أعطاها الحق في التعليم والعمل وتوفير البيئة الملائمة لعملها ونشأتها في مجتمع يحرص على المساواة بين الجنسين وهو المبدأ الذي اعتمد عليه الدستور الكويتي حين ساوى بين الرجل والمرأة في المادة "29"، كما تنص المادة "9" من الدستور الكويتي على أن :الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة."

فرز الديحاني يقترح إنشاء مستشفى لرعاية المسنين

فرز الديحاني

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن إنشاء مستشفى لرعاية المسنين يشمل جميع التخصصات ومجهز بأحدث الأجهزة، قال في مقدمته:

انطلاقاً من نص المادة (١١) من الدستور بأن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية ، ونظرا لازدياد عدد المسنين وصعوبة تنقلهم بين المستشفيات، خصوصا من يعانون منهم من أمراض تضطرهم للمراجعة الدورية والمتابعة باستمرار وطول فترة انتظارهم بين المراجعين، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء مستشفى يشمل جميع التخصصات ومجهز بأحدث الأجهزة لرعاية المسنين.